جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
معهد العلمين للدراسات العليا
قسم القانون العام

المسؤولية الدولية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية

(نماذج دولية مختارة)

أطروحة تقدمت بها الطالبة

أيام عبد الحميد عبد الأمير الفتلاوي

الى مجلس معهد العلمين للدراسات العليا

وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في القانون الدولي

بإشراف الاستاذ الدكتور

أ.د محمد ياس خضير

١٤٤٨هـ ٢٠٢٦م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة النساء :الآية (٥٩)

الاهداء

الى ...منقذ البشرية من الظلمات إلى النور نبينا ,وحبيب قلوبنا محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وآله وسلم) .

إلى... نفس الرسول وخلاصة الوجود و قطب رحى الشريعة أمير المؤمنين (عليه افضل الصلاة والسلام).

إلى ...سيدة النساء الطاهرة المباركة فاطمة الزهراء (عليها افضل الصلاة والسلام) .

الى... جدي أمير الشعراء عبد الامير الفتلاوي رحمه الله.

الى... والدي رحمهما الله .

الى.. الدكتور المرحوم خالد غالب مطرالتميمي رحمه الله .

الى ...جميع أفراد عائلتي, أهدي جهدي المتواضع .

الباحثة

شكر وأمتنان

"الحمد لله رب العالمين, حمدا يليق بجلال وجهه الكريم, ومنه العظيم, والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ابي القاسم محمد (صلى الله عليه وآله وسلم) يسرني أن أتقدم بجزيل الشكر, والثناء الجميل الى الأستاذ الدكتور **(محمد ياس خضير)** المشرف على في هذا العمل, والذي كان عوناً لي ,وله الأثر الكبير في انجاز هذا البحث, ولا يفوتني أن أتقدم بجزيل الشكر أيضا الى رئيس القسم القانون,الاستاذ الدكتور **(صعب ناجي عبود)** في معهد العلمين, وجميع أساتذة القانون العام, فقد كان لي الشرف بتلقي العلم منهم, لكم مني جميعا فائق الاحترام والتقدير, كما لا يفوتني بتوجه الشكر الى عميد معهد العلمين الاستاذ الدكتور **(زيد عدنان)** المحترم , والى جميع أساتذة المعهد ومنتسبيه ,والى موظفي مكتبة معهد العلمين وكل من قدم الدعم والمساعدة لي.

الباحثة

المستخلص

يتبنى القانون الدولي الانساني نوعين من النزاعات: النزاعات المسلحة الدولية, والنزاعات المسلحة غير الدولية, وتنظم المادة (٣) المشتركة لاتفاقيات جنيف الاربع لعام ١٩٤٩ , والبروتوكول الاضافي الثاني لعام ١٩٧٧, احكام النزاعات المسلحة غير الدولية , وتعد ظاهرة التدخل الخارجي في هذه النزاعات أمرا شائعا ,ومخالفا لعدة مبادئ قانونية , ومن اهمها مبدأ عدم التدخل ,ومبدأ حظر استخدام القوة، كما هو منصوص عليه في المادة ٢(٤) من ميثاق الأمم المتحدة. وبهذا المعنى ، ينطلق هذا البحث الى دراسة معمقة في قواعد مشروع مسؤولية الدول لعام ٢٠٠١ , لتوضيح طبيعة وحدود المسؤولية الدولية الناجمة عن التدخل غير المشروع في شؤون الدولة الاخرى ، ووضعه في سياق قانوني ونظري أوسع، وأحيانًا تاريخي, من خلال ذلك، نناقش طيفًا واسعًا من القضايا ذات الصلة بمسألة التدخل في القانون الدولي, مع بعض قضايا تسوية المنازعات المتعلقة بالمسؤولية، ومسائل تتعلق بالصلة بين المؤسسات ,وقواعد المسؤولية، بما في ذلك الصلة بين الإجراءات التي تتخذها المنظمات الدولية، على سبيل المثال مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بموجب الفصل السابع من الميثاق, والهيئات الاخرى التابعة للمنظمة ,ونختم دراستنا البحثية ببيان النزاع المسلح في اوكرانيا وسوريا ,كأمثلة بارزة , ومعقدة على التدخل الخارجي , وانتهاكات الجسيمة لقواعد القانون الدولي ,ورد فعل المحاكم الدولية , بسبب الدعاوى التي رفعتها اوكرانيا , لادانة روسيا , وبيان درجة من السيطرة التي مارسها على الجهات المسلحة ,والاراضي في شرق اوكرانيا , اضافة الى معوقات اثبات المسؤولية الدولية تجاه الدول المتدخلة في النزاع المسلح السوري , مما يعزز من أهمية أحكام المسؤولية الدولية ,كاطار مركزي لتقويم شرعية وعواقب التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة المعاصرة .

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الاهداء	ب
شكر وتقدير	ج
الملخص	د
قائمة المحتويات	هـ – ح
قائمة المختصرات	ط
المقدمة	١ – ٧
الفصل الاول: الإطار المفاهيمي للمسؤولية الدولية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	٨ –٧٨
المبحث الاول: مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية	٩– ٣٣
المطلب الاول: تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية وانواعه العابرة للحدود	١٠– ٢١
الفرع الاول: تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية في القانون الدولي الانساني	١٠ – ١٥
الفرع الثاني: انواع النزاعات المسلحة غير الدولية العابرة للحدود الوطنية	١٦ – ٢١
المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للنزاعات المسلحة غير الدولية	٢٢ – ٣٣
الفرع الاول: مراحل تطور النزاعات المسلحة غير الدولية وتمييزها عن غيرها	٢٢ – ٢٧
الفرع الثاني: الاساس القانوني لحظر التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية	٢٧ – ٣٣
المبحث الثاني: مفهوم التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	٣٤ – ٥٦
المطلب الاول: تعريف التدخل الخارجي ووسائله	٣٤ – ٤٤
الفرع الاول: تعريف التدخل الخارجي	٣٥ – ٣٩
الفرع الثاني: وسائل التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	٣٩– ٤٤

المطلب الثاني: علاقة التدخل الخارجي بالحرب بالوكالة ومسوغاته	٤٥ – ٥٦
الفرع الاول: علاقة التدخل الخارجي بالحرب بالوكالة	٤٥ – ٤٩
الفرع الثاني: مسوغات التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	٤٩– ٥٦
المبحث الثالث: مفهوم المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية	٥٧– ٧٨
المطلب الاول: تعريف المسؤولية الدولية وصورها	٥٧– ٦٦
الفرع الاول: تعريف المسؤولية الدولية	٥٨– ٦١
الفرع الثاني: صور المسؤولية الدولية	٦١ – ٦٦
المطلب الثاني: أركان واسس المسؤولية الدولية	٦٦– ٧٨
الفرع الاول: أركان المسؤولية الدولية	٦٧– ٧٤
الفرع الثاني: الأسس النظرية لقيام المسؤولية الدولية	٧٤ – ٧٨
الفصل الثاني: الآثار القانونية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	**٧٩– ١٤٧**
المبحث الاول: الانعكاسات القانونية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	٨٠ – ١٠١
المطلب الاول: الاثر القانوني عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية	٨١ – ٩٠
الفرع الاول: تدويل النزاعات المسلحة غير الدولية	٨١ – ٨٦
الفرع الثاني: العواقب الاخرى للتدخلات المسلحة غير القانونية	٨٦– ٩٠
المطلب الثاني: عواقب اثبات التدخل في مجال مسؤولية الدول	٩٠ – ١٠١
الفرع الاول: العواقب القانونية العامة في مجال مسؤولية الدول	٩١ –٩٦
الفرع الثاني: العواقب القانونية الخاصة في مجال مسؤولية الدول	٩٦– ١٠١
المبحث الثاني: الاجراءات الدولية الخاصة بالمسؤولية الدولية	١٠٢ – ١٢١
المطلب الاول: الاحتجاج بالمسؤولية والتدابير المضادة	١٠٢ – ١١٢

الفرع الاول: الاحتجاج بالمسؤولية الدولية	١٠٣ – ١٠٧
الفرع الثاني: التدابير المضادة كآليات سلمية لرد الفعل الدولي	١٠٧ – ١١٢
المطلب الثاني: الجزاءات السياسية والعقوبات الاقتصادية	١١٣ – ١٢١
الفرع الاول: الجزاءات السياسية	١١٣ – ١١٧
الفرع الثاني: العقوبات الاقتصادية	١١٨ – ١٢١
المبحث الثالث: آليات الانفاذ الدولية في اثبات المسؤولية الدولية	١٢٢ – ١٤٧
المطلب الاول: آليات الانفاذ القضائية في إثبات المسؤولية الدولية	١٢٢ – ١٣٥
الفرع الاول: دور محكمة العدل الدولية في اثبات المسؤولية الدولية	١٢٣ – ١٢٨
الفرع الثاني: دور المحاكم الجنائية الدولية في اثبات المسؤولية الدولية	١٢٨ – ١٣٥
المطلب الثاني: آليات الانفاذ غير القضائية في إثبات المسؤولية الدولية	١٣٥ – ١٤٦
الفرع الاول: اجراءات الإنفاذ التي يتخذها مجلس الامن الدولي	١٣٥ – ١٤٠
الفرع الثاني: لجان تقصي الحقائق وهيئات الامم المتحدة	١٤٠ – ١٤٧
الفصل الثالث: التطبيقات العملية للمسؤولية الدولية عن التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية	**١٤٨ – ٢١٩**
المبحث الاول : الطبيعة القانونية للنزاع المسلح في شرق أوكرانيا	١٤٩ – ١٧٠
المطلب الاول : التكييف القانوني للنزاع المسلح في شرق أوكرانيا	١٥٠ – ١٦٠
الفرع الاول : مرحلة التدخل الروسي غير المباشر في شرق اوكرانيا	١٥٠ – ١٥٥
الفرع الثاني : مرحلة الغزو الروسي الشامل على اوكرانيا	١٥٦ – ١٦٠
المطلب الثاني : انتهاكات روسيا لقواعد القانون الدولي العام	١٦٠– ١٧٠
الفرع الاول : انتهاك روسيا لاتفاقيات الدولية والاقليمية	١٦٠ – ١٦٥
الفرع الثاني : اتفاقيات مينسك	١٦٦–١٧٠
المبحث الثاني : إثبات المسؤولية الدولية للتدخل الروسي في اوكرانيا	١٧١ – ٢٠١
المطلب الاول: تطبيق اركان المسؤولية الدولية على النزاع الروسي الاوكراني	١٧١ – ١٨٧
الفرع الاول: الأساس القانوني لحظر التدخل الروسي في اوكرانيا	١٧٢ – ١٧٧

الفرع الثاني: إسناد التدخل غير المشروع الى روسيا	١٧٧ – ١٨٣
المطلب الثاني : الآثار القانونية للتدخل الروسي في اوكرانيا	١٨٤ – ٢٠١
الفرع الاول: التبعات غير القضائية المترتبة على اثبات المسؤولية الدولية لروسيا	١٨٤ – ١٩٣
الفرع الثاني: التبعات القضائية المترتبة على اثبات المسؤولية الدولية لروسيا	١٩٣– ٢٠١
المبحث الثالث : المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاع المسلح السوري	٢٠٢ –٢١٩
المطلب الاول: الطبيعة القانونية للنزاع المسلح في سوريا	٢٠٢ – ٢١٠
الفرع الاول: التكييف القانوني للنزاع المسلح في سوريا	٢٠٣ – ٢٠٦
الفرع الثاني: أثر التدخل الخارجي في تدويل النزاع المسلح في سوريا	٢٠٧ – ٢١٠
المطلب الثاني: إثبات المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاع المسلح السوري	٢١٠– ٢١٩
الفرع الاول: تطبيق أركان المسؤولية الدولية على التدخل في النزاع المسلح السوري	٢١٠ – ٢١٥
الفرع الثاني: معوقات تفعيل المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاع السوري	٢١٥–٢١٩
الخاتمة	**٢٢٠ – ٢٢٤**
المصادر	**٢٢٥ – ٢٦٧**
الملخص باللغة الانكليزية	**A – B**

قائمة المختصرات

ARSIWA: Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts(مواد مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دولياً)

R2P :Responsibility to Protect(مسؤولية الحماية)

IAC : International Armed Conflict (النزاع المسلح الدولي)

ICC: International Criminal Court (المحكمة الجنائية الدولية)

ICJ: International Court of Justice(محكمة العدل الدولية)

ICRC: International Committee of the Red Cross (اللجنة الدولية للصليب الأحمر)

ICTR: International criminal Tribunal for Rwanda (المحكمة الجنائية الدولية لرواندا)

ICTY: International Criminal Tribunal for Yugoslavia(المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة)

IHL : International Humanitarian Law(القانون الدولي الإنساني)

ILC : International Law Commission (لجنة القانون الدولي)

NIAC : Non-International Armed Conflict(النزاع المسلح غير الدولي)

(**DNR**):Donetsk People's Republic (جمهورية دونيتسك الشعبية)

(**LNR**):Lugansk People's Republic(جمهورية لوغانسك الشعبية)

(**RFAF**)Russian Federal Aerospace Forces (القوات الجوية الروسية الفيدرالية)

(**FSA**)The Free Syrian Army (الجيش السوري الحر)

المقدمة

المقدمة

يعد تنظيم النزاعات المسلحة غير الدولية (NIAC) عن طريق المعاهدات الدولية حديثًا نسبيًا، إذ يعود تاريخه إلى القرن العشرين , وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية، تبلور إجماعٌ نهائيٌّ ,بشأن تنظيم النزاعات المسلحة غير الدولية. ويمكن القول إن فكرة إنشاء نظامين تنظيميين للنزاعات المسلحة لم تكن قائمةً فقط على ضرورة وضع قواعد دنيا لهذا النوع من النزاعات المسلحة – الذي يُعدّ في الواقع لا يقل خطورةً عن النزاعات المسلحة الدولية، بل قد يفوقها خطورةً – بل أيضاً على ضمان احترام هذه الأنظمة لسيادة الدول، تجنباً للتدخل في الشؤون الداخلية , قد أدى ذلك إلى ظهور المادة الثالثة المشتركة في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩، وهي ثمرة لاتفاق دولي بالغ الصعوبة , فهي ببساطة تتناول الحد الأدنى من القواعد التي يجب مراعاتها في أي نزاع مسلح غير حكومي، دون أن تحدد مفهوماً لماهيته، أو متطلباته، أو كيفية تمييزه عن حالات النزاع الكثيرة التي شهدتها جميع الدول داخلياً في مرحلة ما, ثم صدر البروتوكول الاضافي الثاني لعام ١٩٧٧ , الذي يمثل المرحلة التالية للتطور المفاهيمي, أضاف عناصر مهمة، كالسيادة الإقليمية ,وقاعدة أساسية للغاية ، وهي تحديد الحالات التي لا يمكن فيها اعتبار النزاع غير الدولي: التوترات والاضطرابات الداخلية. بعبارة أخرى، وضع البروتوكول حداً أدنى لشدة النزاع . مع ذلك، ظل تنظيم النزاعات المسلحة غير الدولية غير مكتمل في جوانب كثيرة، متى يُعتبر وجود جماعة مسلحة منظمة، وحدود استخدام القوة، وقد سُدّت بعض هذه الثغرات لاحقًا من خلال اجتهادات المحاكم الدولية، كالمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة في قضية تادتيش عام ١٩٩٧, وثمة نقاش آخر بالغ الأهمية نشأ في هذه القضية يتعلق بالسيطرة على جماعة مسلحة منظمة من قبل قوة عسكرية خارجية من دولة أخرى، وهو موضوع يهمنا بشكل وثيق، لأنه يشير إلى عولمة الصراع وتدويله ، وهو سبب وجود عدد من الدراسات حول تطور مفهوم النزاع المسلح غير الدولي.

يشير بشكل عام، مصطلح "التدخل" في القانون الدولي إلى حالة تتدخل فيها دولة ما في الشؤون الداخلية لدولة أخرى ,أو تشارك في عمليات عسكرية داخل أراضي الدولة الأخرى بطريقة ,تُعرّض سيادة الدولة على شعبها وأراضيها للخطر. على الرغم مما سبق، يظل مصطلح التدخل غامضًا للغاية في سياق القانون الدولي، الذي لا يقدم توضيحًا بشأن اقتصاره على التدخل الإنساني. ويقدم الشكل الكلاسيكي للتدخل صورة استخدام القوة ,أو التهديد باستخدامها

من قبل دولة أخرى, تدعي أنها مدفوعة باعتبارات إنسانية. ولا يشير هذا النهج إلى أي مبرر قانوني لاستخدام أي نوع من القوة، على غرار مفهوم الدفاع عن النفس الوارد في المادة (٥١) من الميثاق ، أو تفويض مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، أو حماية الرعايا الأجانب، أو العمل العسكري بموافقة فعلية من الدولة المتضررة. اليوم، أصبحت التدخلات غير مباشرة، أكثر اتساع في نطاق أبعادها السياسية والدبلوماسية والاقتصادية .

تمثل الدولة الشخص الرئيس , الذي ينشئ قواعد القانون الدولي ويخضع لها، فإنها تعد أول شخص دولي مخاطب بقواعد المسؤولية الدولية وملزمة باحترامها ,خاصة عندما تصدر الافعال غير المشروعة من احد اجهزتها , او ممن له علاقة بالدولة , او الاشخاص الطبيعية والمعنوية ,بشرط توافر اركانها الاساسية (وجود فعل غير مشروع ,الاسناد ,الضرر, عدم وجود مانع قانوني يبرر الانتهاك القانون الدولي),و ُنظّم مشروع مسؤولية الدول لعام ٢٠٠١ عددًا من الحالات التي يُمكن فيها تحمل دولة مسؤولية دعم نشاط غير مشروع لدولة أخرى، والذي يُعدّ إعادة صياغة موثوقة للقانون الدولي العرفي .لذلك جاز للدولة المتدخل في شؤونها ان ترفع الدعاوى القضائية امام المحاكم الدولية , لإثبات المسؤولية الدولية ووفقا لمعيار السيطرة الفعالة الذي أخذت به محكمة العدل الدولية ,ومعيار السيطرة الكاملة الذي تبنته محكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة .

وبناءً على ما تقدم تكمن آثار المسؤولية الدولية في المقام الأول في التعويض, الذي يتخذ أشكالاً عديدة، تختلف باختلاف نوع وطبيعة الالتزامات الدولية التي انتهكها الشخص الدولي المسؤول, والسبب المباشر لتعويض الطرف المتضرر هو وقوع فعل غير مشروع ارتكبه الجاني، نتيجةً لذلك, ورد في مشروع مسؤولية الدول لعام ٢٠٠١, مجموعة من القواعد المحددة لعواقب الانتهاكات الجسيمة للالتزامات ذات الطبيعة الآمرة , والذي استند على تطبيق العواقب العامة المنصوص عليها في الفصل الاول , وكذلك العواقب الاضافية التي أشير إليها في الفصل الثالث من الجزء الثاني من المشروع , وهي التزامات التعاون (المادة ٤١ ، الفقرة (١)،وعدم الاعتراف (المادة ٤١ ، الفقرة (٢) ، وعدم المساعدة (المادة ٤١ ، الفقرة ٢ في النهاية) مع أن الوضع العرفي ومضمون هذه الالتزامات لم يُحسما بالكامل، فإن ممارسات الدول في مواجهة النزاع المسلح , تُسهم في بلورة هذه الالتزامات وتوضيحها إلى حد ما ,وتُعزز القاعدة الآمرة .

أسفر النزاع الروسي في شرق أوكرانيا الذي بدأ عام ٢٠١٤ , وتصاعد مع الغزو الروسي عام ٢٠٢٢, إلى وجود نزاعات ذات طابع مختلط , وانتهاك عدد من قواعد القانون الدولي الآمرة، ولا سيما حظر استخدام القوة في احتلالها لشبه جزيرة القرم , ومبدأ عدم التدخل المشار اليه في المادة ٢(٧) من الميثاق , من خلال دعمها للانفصاليين في دونباس , بوحدات عسكرية , وأسلحة ثقيلة وتدين بذلك جمهوريتا دونيتسك , ولوغانسك الشعبيتان وجودهما الى التدخل الروسي, الذي لولا ذلك ,لما اصبحت هاذان الكيانان قابلين للاستمرار, مما يمهد الطريق امام مواجهة الاتحاد الروسي الى مجموعة من التبعات القانونية التي تتعلق بقواعد مسؤولية الدول. كما قررت أوكرانيا اللجوء إلى سبل انتصاف قانونية للتعامل مع الحرب بالوكالة وعواقبها, على سبيل المثال، محكمة العدل الدولية،ومحكمة الجنائية الدولية , باستخدام القانون الدولي كسلاح، تخوض أوكرانيا معارك قانونية في قاعات المحاكم وعلى الورق، في مواجهة روسيا كدولة ذات سيادة متساوية ، بغض النظر عن قوتها السياسية والعسكرية الفعلية , ويبدو أن هذه الحرب القانونية التي تشنها أوكرانيا ضد روسيا استمرار للسياسة , والحرب من خلال القانون الدولي.

يثير الصراع السوري كنموذج تطبيقي آخر عن نزاع مسلح غير دولي, أدى التدخل الى تدويله, تساؤلات حول فعالية قواعد المسؤولية الدولية في محاسبة الدول عن انتهاكات لقواعد القانون الدولي , وحقوق الانسان , ويعود ذلك الى تداخل العوائق القانونية مع التوازنات السياسية التي تمنع تحقق ذلك .

أولا -أهمية الدراسة:-

تكمن أهمية دراسة المسؤولية الدولية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية في عواقبها. فلا يوجد ما يفصل ظاهرة التدخل الخارجي عن قواعد مسؤولية الدولة , فعندما تمارس الدولة او الدول تدخلا خارجيا غير مشروع ,سواء كان عسكريا ,او اقتصاديا او إعلاميا ,او غير ذلك , يرتب بشكل تلقائي عواقب قانونية تواجه الدولة المتدخلة ،وتُعدّ المسؤولية الدولية الجانب العملي الملزم للالتزامات الدولية؛ فبدونها، تفقد هذه الالتزامات جوهرها، ويعمّ الاضطراب والفوضى المجتمع الدولي في جميع أجزائه المختلفة .

مما يجعل فهم المسؤولية الدولية أمرا حيويا لأسباب كثيرة أولا، يعزز الامتثال للمعايير الدولية من خلال توفير إطار للمساءلة. وهذا يساعد في الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ثانيا، يضمن العدالة لضحايا الأخطاء الدولية من خلال إلزام الأطراف المسؤولة بدفع

التعويضات. ثالثا، تسلط دراسة المسؤولية الدولية الضوء على الطبيعة الديناميكية للقانون الدولي ,وقدرته على التكيف مع التحديات الجديدة للتدخلات . يمكن للباحثين والممارسين التنقل بشكل أفضل في تعقيدات النظام القانوني الدولي ,والمساهمة في تطويره ,من خلال فحص مبادئ وممارسات المسؤولية الدولية.

توضح هذه الدراسة أيضا مسؤولية الرد لانتهاكات القانون الدولي على عاتق المجتمع الدولي ,وتتجسد في مجلس الأمن، الذي يضطلع بهذه المهمة في إطار الأمم المتحدة، من خلال اللجوء إلى الفصل السابع من الميثاق، من أجل تطبيق مسؤولية الحماية , والحفاظ على الامن والسلم الدوليين.

تبين هذه الدراسة أيضا ,تداعيات انتهاكات روسيا لقواعد القانون الدولي ، بما في ذلك الآثار القانونية القضائية وغير القضائية , وتداخل الاسس القانونية للدول عن التدخل في النزاع المسلح السوري . ويتناول أوجه القصور التي كشف عنها النزاعات المسلحة في اوكرانيا وسوريا , مسلطة الضوء على ضرورة إصلاح آليات الإنفاذ بشكل قوي وفعَال .

ثانيا–أهداف الدراسة:–

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الطبيعة القانونية , التي تحكم التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية، وتوضيح مجموعة من القواعد القانونية التي نظمتها لجنة القانون الدولي لتحديد المسؤولية الدولية الناجمة عن هذا التدخل, ولا يمكن تحقيق ذلك , الا من خلال دراسة لمبدأ عدم التدخل، وحظر استخدام القوة، وقواعد مسؤولية الدولة، مع تسليط الضوء على جملة من التطبيقات العملية والمسائل القانونية التي يثيرها هذا النوع من التدخل, تسعى هذه الدراسة إلى بيان عدة من الاهداف الفرعية من أهمها :

١.الكشف عن قواعد القانون الدولي التي تحكم شرعية التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية , وبيان متى يكون التدخل مسوَغا ومشروعا , ومتى يكون بخلاف ذلك .

٢.توضيح لأركان إثبات المسؤولية الدولية عن التدخل الخارجي، من حيث:(وجود فعل غير مشروع –الاسناد – اثبات للضرر– وعدم وجود مسوغ قانوني).

٣.بيان للعواقب القانونية المترتبة على إرساء المسؤولية الدولية , لا سيما الالتزامات المتعلقة بوقف الفعل ،وضمان عدم التكرار , والجبر , والاجراءات القانونية المتبعة في هذا المجال ,كالاحتجاج بالمسؤولية , والتدابير المضادة , او الجزاءات السياسية والعقوبات الاقتصادية .

٤.تحليلٌ للتطبيقات القضائية والعملية ذات الصلة، ولا سيما: أحكام محكمة العدل الدولية، ومحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة , ممارسات مجلس الأمن.

٥.بيان النزاعات المسلحة في اوكرانيا وسوريا , كنماذج عملية عن التدخل الخارجي غير المشروع, والوقوف على الاتفاقيات متعددة الأطراف , والثنائية التي انتهكت من قبل الاتحاد الروسي , وتوضيح التبعات القانونية التي تواجهها ,وعوائق الاثبات للمسؤولية تجاه التدخل في النزاع السوري .

ثالثا-اشكالية الدراسة:-

تتمثل المشكلة الرئيسة التي أثارتها الدراسة في الاختلاف الجوهري بين النصوص القانونية الراسخة في ميثاق الأمم المتحدة، ومواثيق المنظمات الإقليمية، وقرارات الجمعية العامة، والأحكام القضائية لمحكمة العدل الدولية، فيما يتعلق باحترام مبدأ عدم التدخل بوصفه أحد أهم مبادئ القانون الدولي، والالتزام به يؤدي إلى احترام سيادة الدول والمساواة ,فيما بينها كأساس لحظر التدخل، وبين الواقع العملي المعاصر الذي لا يزال يشهد عددا من حالات تدخل الدول في شؤون دول أخرى. ويعود سبب حدوث هذه الانتهاكات إلى غياب معايير محددة, يمكن الاعتماد عليها لتحديد ما إذا كانت المسألة داخلية أم دولية، لا سيما بعد توسع نطاق القانون الدولي , ومن ثم تتمحور المشكلة الرئيسة التي تتناولها هذا البحث تكمن حول الاختلاف بين القواعد النظرية للمسؤولية الدولية التي تستوجب توافر اركانها (الفعل غير المشروع , الاسناد , والضرر) وبين الواقع المعقد للنزاعات المسلحة , الذي يصعب بسببه إثبات هذه الأركان , ومن ثم تطبيق عواقب انتهاك مبادئ القانون الدولي ,وفقا لقواعد المسؤولية الدولية ، والآليات القانونية الدولية للحد من هذه الانتهاكات, وتتفرع من هذه المشكلة تساؤلات كثيرة منها :-

١. ما مفهوم التدخل الخارجي وصلته بالنزاعات المسلحة غير الدولية ؟
٢. ما الاثار القانونية الناجمة عن التدخل غير المشروع في هذه النزاعات ؟
٣. هل تواجه الدول المتدخلة في النزاع عواقب وتبعات قانونية وفقا لقواعد المسؤولية الدولية؟

٤. هل تمثل التدابير الدولية الحالية (الاحتجاجات، والتدابير المضادة، والعقوبات) آليات فعّالة لوقف وردع التدخلات الخارجية في النزاعات المسلحة غير الدولية ؟.
٥. ما العواقب القانونية تجاه روسيا عن تدخلها غير المشروع وعدوانها في أوكرانيا ؟.
٦. هل يمكن اثبات المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاع المسلح السوري ؟ وهل يمثل تعدد الأطراف المتدخلة في النزاع عائقا أمام إسناد المسؤولية ؟.

رابعا-منهجية الدراسة:-

تعتمد هذه الدراسة على عدة مناهج , اهمها المنهج الوصفي التحليلي ,من خلال تحليل القواعد القانونية المنظمة للنزاعات المسلحة غير الدولية في القانون الدولي الانساني , ومبدأ عدم التدخل , والمسؤولية الدولية في القانون الدولي العام , اما المنهج الاستقرائي يكون من خلال تتبع التطبيقات القضائية للمحاكم الدولية , والممارسات الدولية ذات الصلة بالتدخل الخارجي , والعمل على استخلاص القواعد القانونية المتعلقة بها فضلا عن المنهج التطبيقي من خلال دراسة حالة التدخل الخارجي في أوكرانيا وسوريا , والوقوف على مدى مشروعية هذا التدخل وآثاره القانونية وفقا لقواعد المسؤولية الدولية .

خامسا -هيكلية الدراسة:

استنادا الى ما تقدم سنبحث هذا الموضوع في مقدمة وثلاثة فصول , تعقبها خاتمة , تتضمن أهم ما توصلنا اليه من النتائج من خلال كتابة البحث , اضافة الى المقترحات :

- **الفصل الاول** :الاطار المفاهيمي للمسؤولية الدولية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية , والذي قسمناه على ثلاثة مباحث , الاول مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية , الثاني مفهوم التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية , اما الثالث فهو مفهوم المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية .
- **الفصل الثاني** :وعنوانه الآثار القانونية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية, والذي قسمناه على ثلاثة مباحث , الاول العواقب القانونية عن التدخل الخارجي في النزاعات المسلحة غير الدولية, اما الثاني فهو الاجراءات الدولية الخاصة بالمسؤولية الدولية , الثالث آليات الانفاذ الدولية في تقرير المسؤولية الدولية .

- **الفصل الثالث:** وعنوانه التطبيقات العملية للمسؤولية الدولية عن التدخل في النزاعات المسلحة غير الدولية, قسمنا هذا الفصل الى ثلاثة مباحث ,الاول الطبيعة القانونية للنزاع المسلح في أوكرانيا, الثاني إثبات المسؤولية الدولية للتدخل الروسي في اوكرانيا , اما الثالث المسؤولية الدولية عن التدخل في النزاع المسلح السوري.

- **الله ولي التوفيق ...**